

بيان صحافي:

وزير الداخلية والتنمية الادارية ونواب وممثلون لهيئات رسمية ومدنية في المجلس النيابي
للإعلان عن إقتراح قانون "الحق في الوصول إلى المعلومات"

عقدت "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات" والتي تأسست في ١١ نيسان ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل" وبالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان" مؤتمراً للإعلان عن إقتراح قانون "الحق في الوصول الى المعلومات" في مبنى مكاتب مجلس النواب قاعة المكتبة.

هدف المؤتمر الى شرح مضمون إقتراح القانون واليات تطبيقه، إضافة إلى مراحل وطرق صياغته التي انتج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني المنضوية في الشبكة. وقد وفرت جمعية المحامين والقضاة الامريكيين للشبكة الخبرة القانونية المقارنة من خلال أخصائيين لبنانيين ودوليين.

والجدير ذكره ان الشبكة تعمل حالياً على صياغة مسودة إقتراح قانون ثاني حول "حماية كاشفي الفساد".

شارك في المؤتمر معالي الوزيرين إبراهيم شمس الدين وزياد بارود والنواب أعضاء مجموعة "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" النائب غسان مخيبر والنائب عبدالله حنا والنائب وليد الخوري والنائب إسماعيل سكرية والنائب ياسين جابر والقاضي عمر الناطور ممثلاً عن وزارة العدل، مستشار وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الاستاذ شربل سركيس والأستاذة ليا حكيم ممثلة وزارة المال والأستاذة غادة سفر ممثلة وزارة الإقتصاد والتجارة والأستاذ ماجد فياض ممثلاً نقابة المحامين في بيروت والاستاذ انيس مسلم ممثلاً نقابة الصحافة والأستاذ جوزيف قصيفي ممثلاً نقابة المحررين والأستاذ فادي صعب ممثلاً لإتحاد غرف التجار والصناعة والزراعة في لبنان و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لافساد" والأستاذ دومنيك طعمه ممثلاً "جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل" والأستاذة ألين متى والأنسة مايا نجم ممثلين "جمعية المحامين والقضاة الاميركية- مبادرة سيادة القانون"

والأستاذة رلى مخايل ممثلة جمعية "مهارات" والسيد عماد عطاالله ممثلاً جمعية "تحو المواطنة" والسيد عياد واكيم ممثلاً جمعية "تهار الشباب/حكومة الظل الشبابية".

كلمة مخبير

إستهل النائب غسان مخبير حديثه بالقول: "إنّ الحق بالوصول الى المعلومات، الذي يسعى اقتراح القانون المنجز الى تفعيله، هو حقّ اساسي من حقوق الإنسان المواطن، بالإعلام وبالمعرفة وباستقاء المعلومات ونشرها، ويشكل ركيزة أساسية لتأمين رقابة المواطن على اعمال الإدارة ومكافحة الفساد والوقاية منه ولضمان الحكم الصالح والإدارة الفعّالة. فلا ديمقراطية من دون معرفة وشفافية في العمل العام.

كما يشكل انجاز اقتراح قانون الحق بالوصول الى المعلومات بدئ وفاء لبنان لإلتزاماته وفق احكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومشاركة لبنانية، ولو متأخرة بعض الشيء، في تطور تشريعي عالمي على مدى السنوات العشر الأخيرة، حيث أقرت أكثر من خمسين دولة تشريعات خاصة "بحق المواطن في الوصول الى المعلومات" المعروف بقانون "حرية المعلومات".

اما ابرز الوظائف المرتقبة لإقتراح القانون فهي:

- تعزيز قدرة المواطنين في الوصول الى المعلومات التي تحتفظ بها الإدارة، مما يحفّز الشفافية في عمل الإدارة ويدفعها الى أداء أفضل ويساهم في مكافحة الفساد والوقاية منه.
 - اضافة أداة قانونية جديدة بتصرف النواب لتعزيز صلاحياتهم الرقابية وحققهم في الحصول على المعلومات ومساءلة الحكومة عن أعمالها وقراراتها.
- تسهيل تأمين مصادر المعلومات الضرورية للصحافيين للقيام بعملهم الاستقصائي كما تعزيز دور الصحافة الرقابي.
- وختم قائلاً: "إنّ الإعلان اليوم عن اقتراح قانون "الحق بالوصول للمعلومات" يمثّل خطوة أولية، انما هامة جداً، على طريق طويلة لتثبيت حقوق مواطنة اساسية وتفعيلها، ممّا يساهم في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويساهم في مكافحة الفساد والوقاية منه."

كلمة فياض

الأستاذ ماجد فياض ممثل نقابة المحامين في بيروت ونيابة عن المهن الحرة المشاركة في الشبكة، تناول بدوره أهمية وضع قانون حول "الحق في الوصول الى المعلومات" حيث إنّ الحق في الوصول الى المعلومات الإدارية والاطّلاع عليها هو حقّ دستوري، مكرّس في مقدمة الدستور اللبناني، وهو يمكنّ الشعب من ممارسة هذه المسؤوليات كما عدد أهداف القانون وهي:

1. تمكين كل شخص من ممارسة الحق في الوصول الى المعلومات والمستندات الموجودة لدى الإدارة من دون ضرورة إثبات مصلحة مباشرة في الحصول على المعلومات.
2. إلزام الادارة بموجب النشر الحكمي السنوي للتقارير والمستندات الادارية.
3. إلزام الادارة بموجب تعليل قراراتها
4. تنظيم أصول واجراءات طلب المعلومات.
5. ايلاء الهيئة الادارية المستقلة المحددة في اقتراح قانون انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مهمة السهر على حسن احترام وتطبيق هذا القانون.

كلمة صعب

أما الأستاذ فادي صعب أمين سر الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لافساد تطرق الى دور مجموعة الدعم والمدافعة في الشبكة، فعرف بأعضاء المجموعة المؤلفة من وزارة المالية، إتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، جمعية نحو المواطنة، جمعية نهار الشباب - حكومة الظلّ الشبابية، جمعية مهارات، معهد باسل فليحان للمال والاقتصاد والجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب. هذه المجموعة تعمل على رفع مستوى التوعية حول الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد وعلى حسن استعمال هذين الحقين وتتابع الضغط على البرلمانين للمصادقة على اقتراحي القانون.

كما عرض النشاطات التي ستعمل عليها المجموعة:

- دراسة تفصيلية mapping study في القطاعات المختلفة المستهدفة (القطاعين الخاص والعام وقطاع الإعلام) لتحديد الآليات التي تحول دون اعتماد هذه الإجراءات.
- وضع كتيبات حول هذين الحقين للتوزيع على الجهات المعنية .
- تطوير موقع إلكتروني حول الحق في الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد.
- رفع مستوى التوعية وتحفيز الحوار حول هذين الموضوعين من خلال ورش عمل وطلاقات مستديرة ومؤتمرات ودورات تدريبية.

كلمة معالي الوزير إبراهيم شمس الدين

عبر الوزير إبراهيم شمس الدين عن رضاه الكبير للجهد المشترك الذي بذله المجتمع المدني وخبراء ومؤسسات حكومية لاتمام هذا المشروع ، وتمنى ان تعتمد هذه المقاربة في العمل التشاركي في المشاريع المستقبلية. وإشار الى ان الدولة القوية هي التي لا تخشى أن تكشف عن نفسها أمام المواطن بطريقة شفافية، وهي التي تمكن المواطن من محاسبتها. وهي أيضاً التي لا تميز بين المواطنين على عكس ما تفعل دولتنا اليوم.

كما لفت ان مناسبة إعلان إقتراح هذا القانون تتزامن مع الذكرى السنوية للحرب الداخلية اللبنانية، من هنا اهمية كشف الذاكرة فالذاكرة الشفافة هي كالدولة الشفافة. وأضاف أنه على مل منا ان يعمل من موقعه لتتقى الذاكرة الجماعية.

وختم قائلاً ان إنجاز إقتراح القانون هذا هو تطور غير مسبوق وقد باتت هذه الوثيقة في عهدة السلطة التشريعية وتمنى ان يصادق المجلس النيابي الحالي او المرتقب عليها.

كلمة معالي الوزير زياد بارود

أشار معالي الوزير زياد بارود في كلمته اننا نشهد اليوم إخلاء سبيل "الحق في الوصول الى المعلومات" الذي كان محتجزا وراء قضبان الادارة والسياسة وغياب التشريع بالرغم ان الدستور اللبناني اقر منذ ١٩٢٦ حرية الرأي والتعبير.

وأضاف انه للمرة الاولى نشهد هذا النوع من التعاون بين نواب ووزارات ومجتمع مدني وشدد على اهمية عمل مجموعة الدعم والمدافعة لتشكل قوة ضغط متمكنة في وجه هذا الكم من الفساد المستشري في لبنان.

ونوه بالاليات المعتمدة في إقتراح القانون والتي تضمن فعاليتها، لافتا الى مدى التأثير الإيجابي لهذا القانون على عمل الصحافة الاستقصائية.

وقد ذكر انه في حال جرى العمل على إقرار هذا القانون سابقاً لكان وفر هدراً مالياً كبيراً من جراء الفساد يقدر بمليار ونصف سنوياً.

وفي هذا السياق ذكر بضرورة تفعيل قانون وسيط الجمهورية.

وختم قائلاً ان هذه المشاريع كلها تشكل ركائز التنمية الادارية.